

أهمية المصطلح وآليات توليده في اللغة العربية

The Importance of the Term and the Mechanisms of its Generation in the Arabic Language

د / محمد سيف الإسلام بوفلاقة *

مخبر التراث والمعاصرة، كلية الآداب واللغات، جامعة عنابة (الجزائر)

saifalislamsaad@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/07/15

تاريخ القبول: 2022/04/27

تاريخ الاستلام: 2022/03/14



ملخص: يسعى هذا البحث إلى بيان أهمية المصطلح في الدراسات العلمية لدى القدماء والمحدثين، وإيضاح طرائق توليده في اللغة العربية، حيث إن الطرائق التي تتوالد بها المصطلحات؛ لا تبتعد كثيراً عن الآليات المعروفة في اللغة العامة، وعندما نتبصر في الدراسات اللغوية العربية، ونتأمل في الخطوط الرئيسة التي تم من خلالها إنتاج المصطلح في إطار البحث اللغوي؛ نجد أن طرائق توليده وصياغته ليست بعيدة عن توليد الكلمات، وينقسم البحث إلى قسمين رئيسيين، في القسم الأول سعى الباحث إلى إيضاح أهمية المصطلح، وفي القسم الثاني تطرق إلى آليات توليد المصطلح في اللغة العربية، وتوقف مع بعض مشكلات النقل والترجمة .
الكلمات المفتاحية: أهمية؛ المصطلح؛ آليات؛ اللغة؛ العربية .

Abstract: This research seek to show the significance of "concept" in both ancients and moderns' academic researches. And clarify the various ways of producing it as far as Arabic language is concerned. This research paper is divided into two main chapters. In the first one, the researcher sought to clarify the significance of concept, while in the second chapter he dealt with means of producing it in Arabic language. Also he tackled some issues concerning translation.

Keywords: Importance; Terminology; mechanisms; Arabic Language.

1. توطئة

لقد حظيت قضية المصطلح بعناية فائقة من لدن مختلف الباحثين والدارسين، بيد أن الإجماع يقع على أنها ما تزال تستحق الدراسة وإقامة الندوات، وإجراء البحوث تلو البحوث؛ كونها تتعلق بالجانب التراثي ولاسيما ما يتصل منه بفهم الذات، وهي ذات صلة بالحاضر والمستقبل؛ من أجل بناء الذات، وقد نشأ (علم المصطلح) من مُنطلق الرغبة في البحث عن العلاقة بين المفاهيم العلمية، والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها؛ ذلك أن كل نشاط إنساني وكل حقل من الحقول المعرفية يتضمن جملة من المفاهيم التي تتداخل فيما بينها داخل الحقل الواحد على شكل نظام متكامل، وتشكل علاقات مع مفاهيم تتصل بحقول أخرى.
وفي هذا الصدد يُنبه الباحث الدكتور (عبد السلام المسدي) إلى أن من أهم الآليات التي تُفرزها اللغة

* المؤلف المراسل.

لسد حاجات مستعملها عندما يواجهون المفاهيم المستحدثة آلية التوليد التي يُصنفها علماء اللسان إلى توليد لفظي، وتوليد معنوي، وفي كلتا الحالتين تنبثق دلالة تشق طريقها بين الحقول المترسخة في مصفوفة الخانات المخزونة لدى أهل تلك اللغة، حتى تجد مستقرها بين زوايا المنظومة القاموسية، ويُشبه أحد الباحثين العلاقة بين علم المصطلح والترجمة بأنها متشابكة «كما تتشابك أغصان شجرة المعرفة الباسقة المتنامية، ومما يزيد في هذا التشابك كثافة وتعقيداً، أن كلا العلمين يستخدم اللغة هدفاً ومضموناً ووسيلة».

2. أهمية المصطلح

لقد أدرك القدماء مدى أهمية المصطلحات في شتى العلوم، و اتضح لهم أن فهم أي علم من العلوم، أو الإلمام به لا يتأتى إلا بعد إدراك مقاصد مصطلحاته؛ فالمصطلح يُوضع للتعبير عما جد من مفاهيم في شتى العلوم والمعارف، ويسعى إلى مواكبة ما حققه العلماء من فتوحات علمية، واكتشافات معرفية، واختراعات في شتى الميادين، ومع الانفجار العلمي والتقني والمعرفي أضحت الحاجة ماسة وضرورية جداً؛ قصد إيجاد المصطلحات والأسماء والألفاظ للمُسميات المُستحدثة، ففي كل مرة تظهر المفاهيم والمستجدات التي تقتضي وضع أسماء لها، ولا يخفى أن ماهية المصطلح تتحدد من حيث إنه إجمال للكلمات والعبارات الاصطلاحية التي تُطلق على علم من العلوم، وتتصل بفرع من الفروع المعرفية، أو تنتمي إلى فن من الفنون «أو الكلمات والعبارات الخاصة بعالم معين في بسطه وعرضه لنظرية من النظريات الفنية أو الأدبية أو العلمية كأن تقول مُصطلحات الغزالي في التصوف كالْمُرِيد، والقُطْب، والإِشْرَاق»⁽¹⁾.

ومن بين تعريفات القدماء للاصطلاح قول (علي بن محمد بن علي الجرجاني)، صاحب: « كتاب التعريفات»: «الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما . وقيل: الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح: إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر، لبيان المُراد»⁽²⁾.

ويذهب الدكتور (عبد السلام المسدي) لدى إبرازه لأهمية المصطلح إلى أن مفاتيح العلوم ومصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها الفُصوى؛ فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه، وليس هناك أي مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية؛ حتى لكانها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدول ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته، ومضامين قدره؛ وهو بمثابة السياج العقلي الذي يرسي حرمانه رادعاً إياه أن يلابس غيره، وحاضراً غيره أن يلتبس به⁽³⁾.

إن المصطلح تسمية فنية تتوقف على دقتها ووضوحها معرفة الأشياء والظواهر، بسيطها ومركبها، وثابتها ومتحولها، وهو يرتكز في أساسه على منطلقين هما: الوضع والنقل؛ ويظل مجرد اقتراح علامة منظمة للأفكار، أو دالة على نسقها، حتى يتم الاعتراف به، وقبوله، ويتسنى له الشيوخ والتداول؛ عندها تنتهي مرحلة الاعتراض عليه، أو تجاهله، ولا تصبح ثمة ضرورة للمشادة فيه؛ فيكتسب حينئذ مشروعيته، ثم لا يلبث نتيجة لتطور شتى المعطيات التاريخية والتقنية أن تنجم الحاجة إلى مراجعته أو استبداله؛ وهو ما يُعد بمثابة اقتراح آخر يمر بنفس الإجراء السابق من أجل تأدية وظيفته الدلالية⁽⁴⁾.

والمصطلح «هو لفظ موضوعي اتخذه الباحثون والعلماء لتأدية معنى معين يُوضح المقصود، والمصطلح من مشكلات الأمم في كل عصر، وقد ظهرت مشكلة المصطلح العربي منذ بدؤوا بتدوين علوم القرآن وتأليف الكتب. وتمخضت المشكلة حين شرعوا بالنقل والترجمة. فعمدوا إلى نبش العربية لاستخراج مُصطلح يُناسبهم. وإن عجزوا استخدموا اللفظة الإغريقية أو الهندية... وعدوها مُصطلحاً يفني بالعرض»⁽⁵⁾.

وقد حظيت قضية المصطلح بعناية فائقة من لدن مختلف الباحثين والدارسين، بيد أن الإجماع يقع على أنها ما تزال تستحق الدراسة وإقامة الندوات، وإجراء البحوث تلو البحوث؛ كونها تتعلق بالجانب التراثي ولاسيما ما يتصل منه بفهم الذات، وهي ذات صلة بالحاضر، والمستقبل من أجل بناء الذات، وقد نشأ (علم المُصطلح) من مُنطلق الرغبة في البحث عن العلاقة بين المفاهيم العلمية، والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها؛ ذلك أن كل نشاط إنساني، وكل حقل من الحقول المعرفية يتضمن جملة من المفاهيم التي تتداخل فيما بينها داخل الحقل الواحد على شكل نظام متكامل، وتشكل علاقات مع مفاهيم تتصل بحقول أخرى، وقد حدد الباحث (علي القاسمي)؛ الذي برع في هذا المجال هذا العلم بالإشارة إلى أنه علم مشترك بين اللسانيات، والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، والتوثيق، وحقول التخصص العلمي...

وتتفق مختلف المدارس الفكرية على أنه ينقسم إلى جانبين: جانب نظري، وآخر عملي؛ فالجانب النظري يتجلى في التنقيب في النظرية العامة، والنظرية الخاصة لعلم المُصطلح؛ في حين أن الجانب التطبيقي يُركز على توحيد المصطلحات، ووضعها، وتوثيقها، كما يُعرف (علم المُصطلح) بأنه العلم، أو المجال المعرفي الذي يُنقب عن العلاقات والصلات بين المفاهيم العلمية، والألفاظ اللغوية التي تُعبر عنها، ويُمكن وصفه بأنه لفظ موضوعي يؤدي معنى معيناً، ويتسم بالتركيز، والدقة، والوضوح، وانطلاقاً من أن (المُصطلح اللساني) يُعبر عن مفهوم لساني (لغوي) بطريقة علمية تتسم بالموضوعية، والدقة، وتبتعد عن الذات؛ فهو يعد رمزاً لغوياً يُحدد ويُبرز مفهوماً محدداً لمفهوم ما في مجال علمي ما، وهو (المُصطلح اللساني) يُحدد هوية المصطلح باعتباره تقييداً له، ويكون لسانياً، ويُمكن أن يكون مظلة بحثية تضم في طياتها أعمالاً علمية تبحث في المُصطلحات اللسانية، لا في المصطلحات العامة⁽⁶⁾؛ إن المُصطلح كلمة- مفردة أو مركبة- تدل على معانٍ كثيرة؛ وتكون متكاملة ومتجانسة فيها بينها، وإذا أطلقت دلت على العديد من المكونات المعرفية أو الفنية؛ بحسب حقول العلم والأدب والفكر التي تنتسب إليها، ومن أبرز خصائص هذا الإطلاق: الاتفاق بين كل -أو جل- المختصين في حقل المصطلح المعني؛ فالمصطلح ذو طبيعة جماعية، وقد يُوضع على يد فرد، ثم إما أن يموت بعد فترة قصيرة أو طويلة، أو يستمر وتتسع دائرته، وتضاف إليه مكونات وضوابط من لدن الباحثين المهتمين به؛ كما أنه قد يتعلق بعلم خاص، أو بمدرسة فلسفية أو علمية أو أدبية أو لغوية... أو بأحد الفروع التي قد تفرزها هذه اللائحة، ويشترط وجود سياق كلي أو جزئي؛ من شأنه أن يُحصن المُصطلح، والمصطلح يمر بمراحل قبل استقراره على صفة اصطلاحية؛ ومن ذلك المعنى اللغوي للكلمة التي يتم إدراجها في معاني المعجم، ويُحدد وضعها الأصلي، أو جذرها المعجمي، ثم تأتي مرحلة الشيوخ، وبعد هاتين المرحلتين يُمكن أن ترتقي الكلمة -أو لا ترتقي- إلى

المستوى الاصطلاحي؛ إما من خلال الصفة التي شاعت بها بين جماعة أو مدرسة وداخل حقل فني أو معرفي، وإما بتعديل يقتضيه الاستعمال الاصطلاحي النظري الذي يفرضه التحديد المطلوب؛ حتى تنسجم الكلمة بين منظوماتها ومكوناتها والتي نشأت فيها وتحددت وانضبطت وفقاً لشروط ومقاييس⁽⁷⁾.

ويُبرز الباحث الدكتور (الشاهد البوشيخي) جملة من الجوانب المتصلة بأهمية المصطلح، ودلالاته المتعددة، فنلغيه يقول: «إن البحث في المصطلح بحث في عمق الذات، والتدقيق فيه تدقيق في العلم بالذات؛ ذلك بأنه يتعلق ماضياً بفهم الذات، وحاضراً بخطاب الذات، ومستقبلاً ببناء الذات، والمصطلح - كائناً ما كان - إما واصف لعلم كان، أو ناقل لعلم كائن، أو مؤسس لعلم سيكون؛ وهو في كل ذلك إلى الدقة والضبط - لانباء غيره عليه - أحوج ما يكون...»

والتعبير بالاصطلاح قديم، وظهر الاصطلاحات في مختلف الفنون والعلوم أقدم منه، وغلبة التعبير بالمصطلح عن الاصطلاح أو الاصطلاحات حديثة، ودراسة الظاهرة الاصطلاحية أو علم المصطلح أحدث منها، وأبرز معانيه التي تُعطى له اليوم - حسب السياق - ثلاثة: المصطلح هو اللفظ الذي يُسمى مفهوماً مُعَيَّناً داخل تخصص ما، وهذا الذي يجمع مُضافاً إلى علم ما، أو موصوفاً بعلم ما؛ فيقال: مصطلحات فلسفية، ومصطلحات بلاغية، ومصطلحات الطب، أو الهندسة، والمصطلح: هو مجموع الألفاظ الاصطلاحية لتخصص ما، وغالباً ما يُذكر مفرداً موصوفاً بعلم ما كالمصطلح النحوي، والمصطلح التاريخي، والمصطلح اللساني، والمصطلح: هو العلم الخاص بالبحث في الظاهرة الاصطلاحية ومسائل الاصطلاح، والأغلب أن يُذكر مُضافاً إلى علم...»⁽⁸⁾.

ومن أهم الوظائف الذي ينهض بها الفعل الاصطلاحي: الوظيفة اللسانية: حيث إن الفعل الاصطلاحي مناسبة علمية لكشف النقاب عن حجم عبقرية اللغة، ومدى رحابة جذورها المعجمية، وتعدد طرائقها الاصطلاحية، واتساع استيعابها للمفاهيم المتجددة في مختلف التخصصات، إضافة إلى الوظيفة المعرفية والاقتصادية؛ فلا ريب في أن المصطلح هو لغة العلم والمعرفة، وينهض الفعل الاصطلاحي بوظيفة اقتصادية تسمح بتخزين كم هائل في وحدات مصطلحية مقتضبة ومحدودة، وتُمكن من التعبير بالحدود اللغوية القليلة عن المفاهيم المعرفية الكثيرة، وهذا ما يؤدي إلى الاقتصاد في اللغة والوقت والجهد، أما الوظيفة الحضارية؛ فتبدي من خلال أن اللغة الاصطلاحية لغة عالمية بامتياز، حيث إنها ملتقى الثقافات الإنسانية، وهي الجسر الحضاري الذي يربط لغات العالم مع بعضها⁽⁹⁾، وتبدي هذه الوظيفة بشكل رئيس عن طريق الافتراض؛ الذي لا يُمكن أن تستغني عنه أية لغة من اللغات، ولقد نبّه الكثير من الدارسين المُحدثين على أهمية المصطلحات، وذهبوا إلى أن معرفة العلم لن تتأتى إلا بمعرفة المصطلحات التي يشتمل عليها معرفة فاحصة؛ إذ أن تحديد مدلول الاصطلاحات العلمية يُكوّن جانباً من بناء العلم كما كان يرى الناقد (محمد مندور).

3. آليات توليد المصطلح في اللغة العربية وبعض مشكلات النقل والترجمة:

إن التوليد الاصطلاحي - بوصفه شكلاً من أشكال التنمية اللغوية -؛ يحتاج إلى مجموعة من الوسائل والآليات التي يتيحها فقه اللغة العربية، والتي تضطلع بإنتاج المصطلحات، ومن أهم آليات صياغة

المصطلح: الاشتقاق، والاستعارة أو المجاز، والتعريب، والنحت، والوضع، والترجمة، فبالنسبة إلى الاشتقاق؛ فبما أن اللُّغة العربية لغة اشتقاقية؛ فلا بد من تركيز الاهتمام عليه، ومن الضروري أن تكون العلاقة الاشتقاقية بين الألفاظ محكومها بشروط، من بينها: الاشتراك في عدد من الحروف لا يتجاوز الثلاثة في الغالب، وخضوع الحروف في مختلف المشتقات لترتيب موحد، واشتراك مختلف الألفاظ في حد أدنى من المعنى الموحد، أو تقاطعها في قاسم دلالي مشترك يُقدَّر على الجذر الأصلي لمادة الاشتقاق⁽¹⁰⁾، ولا شك في أن من مزايا اللُّغة العربية ضخامة متنها وكثرة مترادفها؛ فألفاظها يُمكن أن تعبّر عن أدقّ المعاني النفسية والحالات الخارجية؛ نظراً لثراء اللُّغة العربية، ولا ريب في أن علماء اللُّغة العربية وحدهم يهتمون بالمترادف باعتباره ظاهرة في الفصحى التي هي مادة اختصاصهم، يُضاف إليه أن كثيراً من المترادف يُمكن الاشتقاق منه أفعالاً ومصادر وظروف زمان ومكان، لذلك فالقدرة على الاشتقاق تسمح بتوليد وصياغة عدد غير قليل من المصطلحات، وتعبّر عن المستجدات الطارئة بسهولة⁽¹¹⁾

أما الاستعارة أو المجاز؛ فهو استخدام الألفاظ في غير ما وضعت له أصلاً، أي أنها تنقل من دلالاتها المعجمية إلى دلالات علمية، في حين أن الإحياء ينهض على التقليد والمحاكاة؛ فاللفظ القديم يبعث من جديد ويُقلد معناه العلمي الموروث بدلالات علمية حديثة تماثله، أو تضاهيه.

ومن أهم قنوات تأسيس الاصطلاح النقل؛ الذي يعتمد على «إحدى الركيزتين: إما نقل الكلمة من لغة إلى أخرى عبر الترجمة التي تعكس حواراً بين اللُّغات؛ يعد بدوره لوناً من حوار الحضارات، وإما نقل المفاهيم والمصطلحات من أحد فروع المعرفة إلى فرع آخر مشاكل له، لمناسبة بينهما، وقد تبلورت مباحث تصنيف العلوم ومصطلحاتها طبقاً لهذه المحاور منذ أن استقرت أوضاعها، واتضحت مناهجها وعلاقتها في الفكر العربي والثقافة الإسلامية»⁽¹²⁾.

أما التعريب؛ فإنه ينطلق من اضطرار أهل اللُّغة العربية إلى وضع المصطلحات؛ التي هي مقابلات ذات دلالة جديدة تُشير إلى المفاهيم الحضارية الجديدة، وهي في الوقت نفسه تحمل امتداداً للمعنى الأولي في أصل اللُّغة؛ ففي المصطلح تكتسب كلمة عربية قديمة، أو مولدة شحنة دلالية تعطي تصوراً علمياً جديداً لمفهوم فني، قد يكون مغايراً للمعنى الدلالي القديم للكلمة، ولا يختلف اثنان على أن البلاد العربية قد وجدت نفسها أمام كم هائل من مصطلحات العلوم المتنوعة، والواسعة الزاخرة، ون المسلم به أن هذه المشكلة تظهر في مختلف اللُّغات؛ حتى في لغات الأمم المتقدمة؛ إذ يُواجه العلماء في كل يوم سيلاً لا ينقطع من المفاهيم العلمية الجديدة التي يحتاجون للتعبير عنها بمصطلح أو بآخر...، ولكن ما يفتخر به كل عربي ما عرفت به اللُّغة العربية من سعة وثراء، وما تملكه من وسائل النمو والتطور، بالاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب⁽¹³⁾.

وعن الأهداف المرجوة من التعريب، يذهب الباحث الدكتور (قاسم سارة) إلى القول: «نهدف من تحقيق التعريب إلى إعطاء اللغة العربية الأصيلة صفة المعاصرة؛ عندما نتعامل مع العلم الحديث الذي يقذف كل يوم بالجديد من المفاهيم والآلات والأدوات... وكل منها يحتاج إلى مصطلح يُلائمه ويناسبه كما يُلائمنا ويناسبنا-نحن العرب- الذي سنستعمله في حياتنا اليومية، ونحن نمر بهذه التجربة؛ نذكر

تجارب سابقة مرت بها اللغة العربية حين واجه العرب علوم ومعارف الأمم المجاورة؛ فاضطروا إلى إيجاد مصطلحات جديدة كثيرة ومتنوعة... إن تعريب العلوم ظاهرة فريدة تفيد في إدراك الأبعاد والمفاهيم الحضارية ووعيتها، ثم أداء معانيها ودلالاتها باللغة العربية... وهكذا تتم عملية نقل المعاني الحضارية إلى العربية بشكل أصيل وثيق الصلة بها بحيث تصبح المفاهيم الجديدة جزءاً من اللغة العربية، وهي وإن كانت-تاريخياً- منقولة إليها تبدو كأنها لم تنقل...»⁽¹⁴⁾.

وبالنسبة إلى المشاريع المصطلحية في الوطن العربي، وبالنظر إلى واقع اللغة العربية في عصرنا الراهن وما تعرفه من تحديات؛ فلغتنا العربية تتميز بتاريخها العريق، وتراثها الزاخر، وقد ظلت على مر العصور والأزمنة لغة العلم، والفكر، والحضارة الإنسانية، وهي واحدة من أشهر اللغات السامية دخلت مختلف مجالات الحياة الإنسانية، والعلمية، والثقافية، والحضارية «وقد تطورت وازدهرت منذ القدم نتيجة اهتمام العلماء، ومحاولاتهم المستمرة في معالجتها، ومعرفة أسرارها، وتوظيفها، واستخدامها في مختلف العلوم، لعبت دوراً مهماً في سلسلة التطور الحضاري، وقدمت عن طريق أبنائها المخلصين إضافات مضيئة، ومعلومات أصيلة أدت إلى تقدم العلوم في شتى مناحي الحياة البشرية، كيف لا وهي لغة شريفة مقدسة، لغة القرآن الكريم الذي أنزل على أنبل بني البشر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ولها القدرة على استيعاب مختلف العلوم، كما تتسم بأنها غنية بمفرداتها، وتراكيبها، وجمال أساليبها، وأصالتها، وعراقتها، بل وقدسيته، فهي ماضينا، وحاضرنا، ومستقبلنا المشرق، وهويتنا، وأصالتنا التي تساعد على وحدتنا واستمرارنا، ووعاء يجمع شملنا في هذا العصر»⁽¹⁵⁾.

إننا كثيراً ما نسمع في عصرنا الراهن أن لغتنا العربية غير قادرة على استيعاب الثقافات المعاصرة، وقاصرة عن مواكبة التطورات التقنية، والتكنولوجية في عصر الانفجار العلمي، فكيف أن العربية التي ظلت لغة الحضارة، والتكنولوجيا طوال القرون الوسطى تعجز عن استيعاب الثقافات في هذا العصر، ولماذا لم نجد أحداً من العلماء العرب القدامى يشتكي من عجز اللغة العربية، فصدر العربية فسيح يتسع كل يوم لمصطلحات العلم، ومقتضيات الحضارة «فقد أثبتت اللغة العربية على مر العصور، وبما لا يقبل الشك أنها قادرة على استيعاب ألفاظ الحضارة، والمصطلحات العلمية والفنية لقد كانت آخر العهد الأموي، وفي أوائل العصر العباسي وجهاً لوجه مع العلوم الإغريقية، والأدب الفارسي، والحكمة الهندية فما لبث العلماء برعاية الخلفاء والوزراء، وكلّ غيور على دينه ولغته أن نقلوا هذه الثقافات إلى العربية، وأثروا بها تراثهم اللغوي والفكري، وجعلوا من حركتهم مثلاً، ومن آثارهم الإبداعية أساساً للنهضة الغربية التي نبأها بها اليوم. ولم تعترض سبيلهم العربية بل كانت خير عون لهم بما أوتيت من مرونة، ومن ثراء يضرب به المثل»⁽¹⁶⁾.

وبالنسبة إلى الواقع الراهن فيما يتصل بالمصطلح في الثقافة اللسانية العربية المعاصرة؛ فالباحث الدكتور (أحمد حساني) يُنبّه إلى أن الثقافة اللسانية المعاصرة تفتقر إلى المعاجم الأحادية؛ فالتصور الأحادي للغة العلمية الاصطلاحية يُوشك أن يكون منعماً انعداماً كلياً، وهذا يرجع إلى غياب الوعي المنهجي في الفكر العربي المعاصر؛ الذي يُعاني من نكسة وردة في مجال العطاء الحضاري بشتى روافده

ومقوماته، ويعود كذلك إلى أن الفكر اللساني المعاصر لم يسهم في تشكيل الوعي المنهجي المعرفي؛ لأنه لم ينتج المعرفة، فهو في وضع التلقي وإعادة والتحويل، مما دفع الباحث العربي إلى اللجوء إلى الاصطلاح الخارجي؛ فلم يكتمل في ذهنه بعد التصور الدقيق للحقل الاصطلاحي لمجال بحثه؛ نظراً للسرعة المتزايدة في إنتاج المصطلح واصطناعه وانتقاله من حقل علمي إلى آخر في اللغات الأخرى.

وقد ظهر هذا الاضطراب المنهجي من خلال الذهاب إلى ثقافة أخرى في اصطناع المصطلح والاعتماد المطلق على رصيدها، والاسترفاد الدائم للمعاجم المتعددة اللغات (الثنائية أو الثلاثية)، دون بذل أدنى جهد في تهيئة الأرضية لإمكانية وجود ثقافة اصطلاحية لسانية عربية، وتتصل هذه الوضعية بحال اللغة العربية، ووضعها في النظام المعرفي العالمي؛ إذ أن العربية في موقف ضعف نسبي اعتماداً على مقاييس الابتكار والإبداع، لذا لجأت إلى الاقتباس والأخذ بكثافة.

وفي هذا الشأن فقد ذهب بعض العلماء إلى أن المصطلح اللساني شأنه شأن المصطلحات الأخرى يتوزع على نوعين من الاصطلاح: الاصطلاح الداخلي؛ أي الاصطلاح الأحادي الذي يركز في شكله على المصطلحات التراثية (النحو، البلاغة، فقه اللغة)، وهذه المصطلحات هي نتاج فكري ومعرفي في مرحلة تاريخية معينة من تاريخ تكون الفكر العربي، في حين أن الاصطلاح الخارجي هو المصطلح المتعدد اللغات الذي يأخذ مادته الرئيسة من شتى اللغات الأجنبية من خلال الترجمة والتعريب⁽¹⁷⁾، ولا مندوحة من أن الترجمة تعد بالنسبة إلى أية أمة من الأمم ركيزة أساسية، وشرطاً رئيساً من شروط النهضة، والتقدم، والارتقاء؛ لذلك نرى الكثير من المفكرين والعلماء يقرونون النهضة العلمية العظيمة للأمم المختلفة في شتى المجالات بمدى إسهاماتها في ترجمة مختلف العلوم، والآداب، والفنون؛ نظراً للأهمية الكبيرة التي تمثلها الترجمة، والدور البارز الذي تلعبه في التنمية البشرية، فالترجمة تعتبر البنية القاعدية للأمم الراغبة في «النهوض والمشاركة في صنع الحضارة الإنسانية، لأن بداية هذا النهوض مرهونة بالاطلاع على ما هو موجود عند الأمم الأخرى التي أسهمت في تطور العلوم والفنون وأساليب العمل والتسيير في مختلف مجالات الحياة. وقد يكون تأثير هذا الاطلاع بنسبة محدودة على حياة الأمة، إن اقتصر على فئة صغيرة من أفراد المجتمع، لها حظ امتلاك اللغات الأخرى، لذلك نجد الأمم المتحضرة قديماً وحديثاً، تنقل هذه المعارف إلى لغاتها ليمكن معظم أبنائها من المشاركة في هذه النهضة. وقد استوت في ذلك الأمم المتقدمة للاحتفاظ بتقدمها، وتلك التي لها الرغبة في التقدم بغية اللحاق بالركب»⁽¹⁸⁾.

ومن هذا المنظور فقد أدركت الأمم المتحضرة منذ العصور التليدة أهمية الترجمة «فقد مارس أوائل المصريين، وعلى عهد الفراعنة بالذات الترجمة ممارسة احترافية؛ إذ كُتب نص اتفاق سياسي وقع بين الفراعنة والهيثيين بلغتين اثنتين: الهيروغليفية، والهيثية، وذلك منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام. كما كان يوجد بالديوان الفرعوني بمصر القديمة مترجمون محترفون، يرث أبنائهم آباءهم.

وكان الفراعنة، لشرف مهنة الترجمة وتبليها، يصنفونهم في مراتب الأمراء، كما أن الرسائل التي كان يبعث بها النبي صلى الله عليه وسلم إلى ملوك عصره كانت تترجم إلى لغات أولئك الملوك مجرد وصولها

إلى دواوينهم، على الرغم من صمت المؤرخين ورجال السير عن ذلك صمتاً مذهلاً، ولم يكد يوماً إلى بعض ذلك إلا ابن خلدون في تاريخه.

وواضح أن العرب لم يكونوا على جهل مطلق بالأمم المجاورة لهم قبل ظهور الإسلام، فقد كان ورقة بن نوفل مثلاً متنبهاً؛ فكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب. كما كانت الترجمة مستعملة في مجتمع المدينة المنورة، بعد الهجرة، وخصوصاً بين العربية والعبرية، وكانت سجلات الجند، والمحاسبة، تتم باللغة الفارسية منذ البدء في تنظيم الجيش الإسلامي، وظل الأمر على ذلك على عهد الدولة الأموية؛ ففي عهد عبد الملك بن مروان وقع تعريب الدواوين بسعي من الحجاج بن يوسف الثقفي، ذلك بأن الحجاج عمد إلى تعريب الدواوين من الفارسية إلى العربية، ثم ازدهرت الترجمة على عهد المأمون، كما هو معروف، أيما ازدهار، بفضل تشجيعه العلم والعلماء، والمترجمين، والحكام؛ حتى إنه كان يكافئ المترجم حنين بن إسحاق، وهو أحد أكبر المترجمين في التاريخ على الإطلاق، بأن يُمنح وزن الكتاب الذي يترجمه ذهباً. وهي طريقة في التشجيع لم يُعرف لها مثيل في التاريخ.

وكان بيت الحكمة ببغداد يجمع فريقاً ضخماً من كبار المترجمين من مسلمين ونصارى ونسطوريين ويعقوبيين ويهود. فأمتت بغداد، بفضل ذلك، وعلى عهد المأمون خصوصاً أعظم مركز للإشعاع العلمي والثقافي في العالم على الإطلاق⁽¹⁹⁾.

وتتضح «أهمية الترجمة أو التعريب عند دارسي الفكر العربي والحضارة الإسلامية، لما لهذا الموضوع من دور عظيم في نقل علوم الأمم وآثارها النافعة إلى لغة العرب، والراسخ في أذهان جمهرة الدارسين لهذا الموضوع أن العصر العباسي هو عصر النقل والتعريب عند العرب، ولا نكران لذلك، بل هو من أكثر العصور ترجمةً وتعريباً، ولكن شمس شهرة هذا العصر كسفت ما تقدّمه وما تلاه من عصور لم تتعطل فيها حركة النقل والتعريب، التي أصبحت مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة العربية، ووسيلة من وسائل صمود هذه الأمة في وجه الغزوات العسكرية والثقافية، ولقد ظلت قضية الترجمة أو التعريب من أكثر الموضوعات أهمية وإثارة في تاريخ الفكر العربي، بل في تاريخ الفكر الإنساني منذ أن عرف الإنسان الكتابة، وحتى عصرنا المائل، ولا ريب في أن المُطلع على تاريخ الترجمة في الحضارات قديمها وحديثها يجد لها نصيباً وافراً من اهتمام البشر وعنايتهم. وما تواصلت الحضارات، ونهل ناهضها ولاحقها ممن سبقها في العلم والمعرفة إلا والترجمة طريقة السالك إلى الأخذ والانتفاع، والبناء، والتطوير، ولما كانت الأمة العربية من أعرق الأمم حضارة، بل أعرقها على الإطلاق، فإنها قد عرفت الترجمة عبر تاريخها الطويل الممتد آلافاً من السنين ذات العطاء الحضاري المتصل، والممتد مكانياً من الرافدين شرقاً إلى النيل غرباً، ومن جبال طوروس شمالاً إلى الجزيرة العربية جنوباً.

لقد شهدت الأرض العربية حضارات أجدادنا البابليين والآشوريين والأوغارتيين والكنعانيين والفينيقيين والآراميين وغيرهم ممن قدموا للبشرية الأبجدية، وهي أهم اختراع إنساني عرفه التاريخ، وهم الذين علموا البشر بناء المدن والسدود، وأنظمة الري والتقويم، والصناعات والشرائع، والأخلاق والملاحم والآداب، وقد كانت الترجمة أولى وسائط الاتصال والنقل المعرفي بين الأمة العربية وغيرها من الأمم،

وعنهم تعلم الإغريق والرومان، ونقلوا وترجموا، ولولا علم الشرق الذي عرفه اليونان عن طريق الترجمة لما سمعنا بأفلاطون وأرسطو وجالينوس وأرخميدس وغيرهم»⁽²⁰⁾.

لقد أسس العباسيون « بيت الحكمة أو دار الحكمة، وهي أول مؤسسة في الإسلام تُعنى بشؤون الترجمة والمترجمين، وأغدق الخليفة هارون الرشيد العطايا على المترجمين، ونالوا لديه كل حظوة وتقدير، ثم آلت الأمور إلى ابنه الخليفة العالم المأمون الذي أعطى حركة الترجمة دفعا قويا، ومضى قُدماً في تقريب التراجمة وإعظام شأنهم، حتى نقلوا روائع المصنفات العلمية في الطب والفلك والفلاحة والرياضيات والفلسفة والمنطق وغيرها من اللغة اليونانية والهندية والكلدانية والفارسية والسريانية إلى لغة العرب، ولم يكتف المأمون بتحويل كتب العلوم النافعة إلى العربية، بل أمر بوضعها موضع التطبيق العملي، فبنيت المراصد والمدارس التي أمر فيها بتعلم الكتب المترجمة، وتعليمها للناهبين من أبناء الأمة، ونبغ في عصره وما تلاه كبار التراجمة، وبفضل ذلك أصبحت بغداد زمن العباسيين أعظم مركز للترجمة والنقل في العالم»⁽²¹⁾.

ومن أبرز المعضلات التي تواجه النقل والترجمة، الاختلافات والاستعمالات المتنوعة بين المترجمين، والعلماء العرب، فكل باحث يترجم المصطلح وفقاً لما ينسجم مع توجهاته، وأذواقه، والمناهج الموظفة من لدنه، وهناك مسألة التعدد في المصطلحات التي تُعبر عن معنى واحد، أو مفهوم معين، وهذا يُرجعه أغلب القراء إلى جودة هذا العلم على مستوى الساحة العربية، وإلى كثرة الجهود الفردية، وقد نبه العلامة (عبد الرحمن الحاج صالح) إلى هذه القضية، ويرى أنه لا بد من مضاعفة مردود البحث الاصطلاحي، وذلك من خلال مجموعة من الطرائق والوسائل من بينها:

أ- الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي، والتركيز على ما قد وضع من لفظ عربي لنفس المفهوم في جهة أخرى، أو بلد آخر.

ب- الحصر الكامل، والمستمر لما يضعه العلماء باستمرار من مصطلحات في سائر أقطار الوطن العربي.

ج- الرجوع إلى التراث العلمي العربي، ومحاولة مسحه مسحاً كاملاً.

د- الاعتماد على مدونة من النصوص العلمية، حتى يتراءى فيها الاستعمال الحقيقي القديم، والحديث للغة العربية، في كل ميدان من الميادين العلمية، وبذلك تكون المصدر الرئيس للبحث الاصطلاحي، واللغوي بصورة عامة، وتصبح مرجعاً موضوعياً.

هـ- اللجوء إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتطوير التصور للعمل الاصطلاحي، وذلك بما يقتضيه العمل على الحاسوب.

و- لا يتم الاكتفاء بترويج المصطلحات الجديدة فحسب، بل لا بد من التدخل، وذلك لنشرها على نطاق واسع بطرائق ناجعة، وعلى نطاق واسع.

ز- ضرورة خلق هيئة قومية تهتم بالإشراف على جميع الأعمال الاصطلاحية العربية، وذلك بالتخطيط،

والمتابعة، والتقويم العلمي، والتنسيق، وتكون لها صلاحيات مشروعة لتحقيق هذه الأهداف، ويُسمح لها بالتدخل المباشر.

ح- السعي لاستثمار الثروة اللغوية التي تختص بها لغتنا العربية في أبنيتها، وجذورها⁽²²⁾. وبالنسبة للبحوث اللغوية المنجزة في أغلب البلدان العربية، فالدكتور (عبد الرحمن الحاج صالح) يذهب إلى أنها تتسم بطابع تقليدي، كما أنها لم تتطور، وقد لاحظ أن اهتمام الباحثين بما يطرأ من جديد في ميدان تكنولوجيا اللغة العالمي هو قليل جداً، وفي نظره أن النقائص تنحصر في وضع المصطلحات، وغيرها من الأعمال الخاصة بتكييف اللغة وإثرائها، في أمور ثلاثة:

(أ)- اعتبارية العمل: حيث يرى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن الكثير من اللغويين العرب الذين ينجزون البحوث اللغوية لا يخضعون لضوابط علمية في عملهم، ولا يُراعون معطيات العلوم اللسانية الحديثة بصفة خاصة، ومنهجية العلوم الاجتماعية بصفة عامة، فالعمل الاعتبائي يقصد به ذلك العمل الذي لا يعتمد على مجموعة من المبادئ النظرية العلمية وعلى منهجية دقيقة تنبني هي بدورها على تلك المبادئ ومبادئ عامة غيرها. فالعمل الاعتبائي يتصف قبل كل شيء بخضوعه للتحسس الذاتي المبعثر وتسيير الأمور على الهاجس. فعدم وجود مجموعة من المقاييس العلمية الدقيقة-وأهمها مقاييس المشاهدة والتحليل- قد يؤدي الباحث إلى هذا النوع من السلوك الناقص والحكم على الشيء بدون الرجوع إلى الواقع⁽²³⁾.

(ب)- العمل الشبه الحرفي: يذهب الدكتور (عبد الرحمن الحاج صالح) إلى أن البحث اللغوي في العالم العربي يقتصر على البحوث الفردية التي تشبه الصناعات التقليدية المعتمدة على المعالجة اليدوية مثل النظر الجزئي في القواميس، والاختصار على جرد العديد من المعلومات بالأيدي، أي أن البحث في وضع مصطلحات اللغة العربية ما يزال شبه حرفي «لم يخرج بعد من طور البحث الفردي اليدوي الذي لا يزال يجري على مستوى الأفراد، حتى ولو كان المعنيون به منتسبين إلى هيئة علمية يعملون فيها مع غيرهم، لأن عملهم ليس جماعياً في الحقيقة، إذ العمل الجماعي هو الذي تقوم به جماعة أو أسرة من الباحثين ينتظمون فيها انتظام الخلايا بالنسبة للجسم الحي: كل مجموعة معينة أخرى وهذه بدورها تكفل عمل غيرها. فالعمل الجماعي في البحث العلمي هو أيضاً من هذا النوع إذ تجتمع على العمل الواحد الواسع النطاق الخلايا من الباحثين المختلفي الاختصاصات وكل يعمل لفائدة الآخر ولا يمكن أن ينفرد ويستغني عن غيره...، فالأعمال الفردية-حتى لو كانت في داخل لجان مختصة-لا يمكن أن تساوي كماً وكيفاً ما تؤديه هذه المجموعات المنتظمة من الباحثين.

وقد بقي البحث اللغوي في الوطن العربي على الشكل الذي هو عليه من التفرد وعدم التكافل الشامل بين العاملين المتممين إلى الهيئة الواحدة. وفيما يخص هندسة اللغة فقد صار علماء اللسان في زماننا يتعاونون مع المهندسين في الحاسوبيات والإلكترونيات ولهذا يحتاج كل واحد من اللسانيين والمهندسين أن يكون حاصلاً على علم الآخرين بقدر كاف دون تخصص فيما يكسبه زميله اللغوي أو المهندس من مبادئ اللسانيات أو مبادئ في الحاسوبيات.

هذا وقد يضطر المهندس إلى أن يلزم بالكثير من مفاهيم اللسانيات الحديثة إذا تناول ميداناً من البحث يخص اللغة ونظامها وبنيتها»⁽²⁴⁾.

(ج)-عدم الشمولية: ويقصد به عدم الرجوع إلى كل المصادر العربية التي يُمكن الاستقاء منها-وخاصة المخطوط منها-وجميع المراجع الأجنبية التي يُمكن استغلالها لتحديد المفاهيم الحديثة، فالمأمل في واقع البحث اللغوي المعاصر يتضح له أن «أكثر اللغويين ممن يهتم بوضع المصطلحات يقتصر في الغالب على البحث في المعاجم المتداولة كالقاموس المحيط ولسان العرب والصحاح وغيرها ويجعلون من هذه المصادر المستقى الوحيد لجميع أعمالهم. وقلما وجدنا من اهتم بالنصوص التي وصلتنا كأهات الكتب في الأدب والعلوم وغيرها. والحق أن هذا العمل يعجز عن القيام به الأفراد لمشقته العظيمة وقد يعجزون عن التصفح المنتظم المتواصل للمعاجم نفسها»⁽²⁵⁾.

ويؤكد العلامة (عبد الرحمن الحاج صالح) على أن الدراسة العلمية الدقيقة الشاملة شرط أساسي لتطوير اللغة العربية، وهو يرى أن العلماء قد اقتصر دورهم على إيجاد الألفاظ اللائقة بالمفاهيم الحديثة بطرائق تقليدية، وهي لا يمكن إلا أن تكون بطيئة إذ تعتمد أساساً على البحث الفردي والمباشرة اليدوية، أما حينما تخرج إلى الأعمال الجماعية فإنها تكون مكتفية بعرض البحوث ومناقشتها، ويذهب إلى أن السؤال الذي كان ينبغي أن يطرحه اللغويون على أنفسهم هو: هل هذا اللفظ المحدث خاضع حقيقة لقوانين الشيوخ اللغوي؟ ولهذا لا بد من إجراء بحوث لغوية تتسم بالدقة لاكتشاف هذه القوانين، فالواقع اللغوي يجب أن ينظر إليه نظرة شاملة ولا بد من الانطلاق منه بغرض ترميم ما انتقض في اللغة بسبب انزوائها في زاوية التحرير وحدها، دون التخاطب اليومي، وفي زاوية التعبير الأدبي دون العلمي والتقني، وأول ما يتضح من هذا الواقع أن نمو اللغة لا يتم إلا بنمو الشعب الناطق بها في شتى الميادين الاقتصادية، ومن ثم الثقافية، وهذا ما يدركه اليوم كل الناس تقريباً لكن الذي قد يفوت البعض منهم هو أن العلاقة الحيوية والموجودة بين حيوية اللغة وحيوية الاقتصاد والصناعة لا تنعكس دائماً على تعبير العلماء، أي قد تزول العلة وهي هنا انحطاط الاقتصاد، ولا يزول مع ذلك معلولها أي عدم حيوية اللغة، فتوقع اللغة وعدم حيويتها قد يتواصل ويستمر ما لم يدخل عليها تكييف جذري شامل، حيث إنها تستجيب به لمثيرات الناطقين بها، وتفي بكل حاجيات الإنسان التعبيرية، وقد يعيق نموها ما يُصيبها من منافسة اللغات الأجنبية ولاسيما إذا كانت إحداها قد رسخت أقدامها لعارض تاريخي معين.

وفيما يتعلق بالأصول الناجعة التي يجب اعتمادها يُنبه الباحث عبد الرحمن الحاج صالح إلى أن الانطلاق من اللغة مجردة عما يربطها بالتراث هو أمر مستحيل، لأن اللغة ليست فقط أداة التخاطب والتواصل، فهي وسيلة لنقل الثقافة، ومن ثم فهي بالضرورة متلاحمة ومندمجة في الثقافة التي تنتمي إليها، بل هي التي تحددها ولا يُمكن أن تتجسم إلا بها، ولذلك يؤكد العلامة (عبد الرحمن الحاج صالح) على ضرورة أن يعتمد في عمليات البحث التطويري على التراث العربي، ولاسيما ما تركه لنا اللغويون العرب القدامى لا المتأخرون منهم باستثناء ما ندر نظراً لاكتفائهم بترديد ما قاله أساتذتهم، بل أولئك العلماء العرب الفطاحل الذين أعجب بهم المبدعون من العلماء الغربيين عندما قدمت لهم بعض النماذج من

مناهجهم وأفكارهم، ولا ريب في أن الكثير من الأشياء الرائعة والمتميزة جداً في التحليل والتصنيف والتعليل تتفق مع ما أثبتته العلم الحديث، ولا يُقصد بذلك قواعد التوليد اللفظي فهذا هو أبسط ما استخرجوه بل المقصود هو المفاهيم العلمية المتسمة بالدقة التي توصلوا من خلالها إلى تفسير اللغة العربية وشرح مجاريها.

أما الأصل الثاني الذي يرى الحاج صالح أنه يجب أن نركز عليه فهو التجاوز المستمر لما نأخذه عن غيرنا، فيجب أن ننفض عنا غبار التقليد الذي أصبنا به منذ أكثر من ستة قرون، والذي ما يزال مصابين به بالنسبة لا إلى القدامى فقط، بل حتى بالنسبة إلى الغربيين، وهناك أصل ثالث يتصل بالبحث ووسائله، فإلى حد الآن لم تنل العربية حظها مقارنة بما حظيت به اللغات الأوروبية من البحث العلمي الشامل، حيث إن علوم اللسان في البلدان الغربية قد نهضت اليوم نهضة لا مثيل لها، وأضحت هذه العلوم علوماً دقيقة جداً على مثل ما صارت عليه الفيزياء والكيمياء، تعتمد على التجربة في المختبرات والتحريات الميدانية الواسعة المتسمة بالمنهجية، كما أدخل فيها التحليل الإحصائي بل حتى الصياغة الرياضية، وبما أن اللغة ظاهرة متميزة بوجوه متعددة فإن العلماء من تخصصات مختلفة ومتنوعة بدؤوا يتعرضون لها، ومن الجانب الذي يهتمهم⁽²⁶⁾.

وقد ذهب العديد من الباحثين العرب إلى الإشارة إلى أن الثقافة الاصطلاحية العربية في الحقول العلمية بعامة اعتمدت على رافدين: أحدهما الرصيد الاصطلاحي للتراث العربي بكل شموليته، على اختلاف الميادين العلمية التي ينتمي إليها، والآخر الرصيد الاصطلاحي العالمي المتمثل في التعدد اللغوي، وتعدد مصادر المعرفة، وقد نجم عن هذه الثنائية التي اتسم بها المصطلح اللساني في اللغة العربية ظهور العديد من المعوقات التي تجابه سبيل الباحث العربي، ومن بينها أن المصطلح التراثي يكون في كثير من الحالات غير مؤهل لاحتواء التصور الذهني للمصطلح الأجنبي الوافد من الثقافة الغربية، إضافة إلى وجود الاختلافات في توظيف المصطلح عندما ينتقل من حقل إلى آخر في لغته الأصلية، وكذا الاقتصار والمحدودية في استلهاهم الجوهر العلمي للمصطلحات الوافدة والتعميم في التوظيف والاستعمال، والاكتفاء بالمصطلحات السائدة والأكثر شيوعاً في اللسانيات العامة، واللسانيات التاريخية، وتغيب المصطلحات المستحدثة، والمعاصرة التي لها علاقة ببعض الفروع اللسانية الناشئة، مثل: علم اللغة التطبيقي، في مجال: تعليمية اللغات، والخطاب الإعلامي، والبرمجة الآلية للمعلومات، وتحليل الخطاب، والترجمة، واصطناع المصطلح العلمي، واللسانيات التداولية، واللسانيات النصية، ولسانيات الملفوظ، ولسانيات المدونة، ويضاف إلى هذه المعوقات العفوية والارتجال في اصطناع المصطلح؛ مما أدى إلى التعدد والاضطراب، على الرغم من بعض الجهود التوحيدية للمصطلح التي تضطلع بها بعض المؤسسات العربية⁽²⁷⁾.

وهناك الكثير من المشاكل التي تتعلق بالترجمة، والمصطلح العربي، فمصطلح (السيميايات) على سبيل المثال يُحيل على جملة من الدلالات المعرفية، وكثيراً ما يقع الخلط، والاضطراب في تحديد مفهومه، إلى درجة الاضطراب بين السيميائية، والسيميايات، والسيمولوجيا، والسيميوتيكا، أو

(السيموتيقا)، والسيمائية، وقد اتفق أغلب المهتمين بقضايا السيميائيات، على تعريفها بأنها العلم الذي يدرس الدلائل، وقد ظهر هذا العلم بصورة مستقلة عن غيره من العلوم مع نهاية القرن التاسع عشر، بيد أن التفكير السيميائي اقترن دائماً بالتفكير المتصل بالدليل اللغوي، ولهذا فهناك من يُرجعه إلى التراث الإغريقي، وبمفهومها البسيط فهي «علم الإشارة أو علم العلامات، وقال بعضهم: إنها علم يدرس العلامات ليتفاهم الناس فيما بينهم معتمدين في هذا التعريف على أمرين هما: أن النص عبارة عن شفرة مختصرة بين القارئ والكاتب، وأن على السيميائية أن توجد العلامات التي تربط بين عناصر هذا النص حتى يستطيع الناس التفاهم فيما بينهم عن طريقها، كما تعتمد على أن النص كعمل أدبي لا يشكل سوى 10% من العمل الأدبي كاملاً والمتبقي هو ما يسمى ب(لا وعي الأديب)، الذي يفرغه في عمله الأدبي، فعناصر السيميائية التي يهتم بها الناقد هي:

أ-العلامة: وهي (علاقة الدال وهو الصورة من النص، بالمدلول وهو فكرة النص لما في عمل المبدع وتكون في عقل المبدع).

ب-المثل: وهو فكرة علاقة المشابهة.

ج-الإشارة: وهي الرمز الذي يحيلك إلى موضوع ما يكون هو الركيزة التي يشير إليها النص⁽²⁸⁾. ويذهب الباحث الدكتور (عبد الملك مرتاض) لدى مناقشته لمعضلة الازدواجية في السيميائيات إلى أن «السيميائيات و-بالقياس إلى السيميائية- وبما هي متمحضة لمعالجة خصوصيات الحقل-بمثابة اللّغة من اللّسان.

-ترتبط السيميائيات، أساساً، بالثقافة الأنجلو/أمريكية(لوك، وبيرس خصوصاً)، في حين يرتبط مفهوم السيميائية «السيمولوجيا» بالثقافة الفرنسية (قريماس، بارط، كرستيفا)، على الرغم من أن قريماس عنون معجمه السيميائي بمصطلح «السيموتيقا».

-يبدو أن مصطلح السيموتيقا أقدم وجوداً، وأعرق ميلاداً-1555- في الثقافة الأوربية من مصطلح «السيميائية» أو «السيمولوجيا». الذي لم يتداوله دو صوسير إلا زهاء سنة:1910م.

-إنّ مفهوم السيميائية يرتبط أساساً بعلم اللغة، باللسانيات، في حين يرتبط مفهوم «السيميائيات» بالفلسفة، والمنطق في حال، والتطبيقات الأدبية والسردية والثقافية في حال أخرى.

وكذلك ابتدأت السيميائية طيبة فلسفية، ثم لغوية ولسانياتية، ثم لم تلبث أن تشعبت إلى أجناس أدبية، وأشكال ثقافية، مع احتفاظها بوضعها اللسانياتي، حيث الآن توجد عناية شديدة تسم سلوك المحللين والمتعاملين مع النصوص الأدبية من المعاصرين الذين تلقفوا مفهوم السيميائية فجاءوا به إلى النص الأدبي ليقرؤوه في ضوءه، بشيء كثير من القدرة الفكرية والبراعة المنهجية فاقت كلّ الاهتمامات الأخر التي يُديها أصحاب الحقول الأخر من العلوم⁽²⁹⁾.

ويذكر الباحث (أحمد جاب الله)⁽³⁰⁾ في هذا الصدد أن تعدّد الترجمات للمصطلح الواحد، يضعف مفهوم العلم، ويوزع شذاه، ويُنقص الاستفادة منه، هذا ما نجده في السيمياء العربية، وهذه النماذج توضح

مدى هذا الاختلاف: «ترجم "Sémiotique" بـ: السيمياء، السيمياء، الرموزية، السيميولوجيا، السيميوطيقا، السيميائية، ويتعصب كل فريق لترجمته، ويراهما الأصح، والأصلح، وما عداها فاسد لا يعبر عن العلم. فإذا قلت "السيمياء" قيل لك إن هذا المصطلح كان يدلّ قديماً على علم التنجيم، وأشياء تخصّ التنجيم، ومن ثم فهو غير صالح لهذا العلم، وإذا قلت: الرموزية قيل لك إنها تختلط بالرمزية، وإذا قلت: السيميولوجيا قيل لك: إن المصطلح قد تخلّى عنه مؤتمر السيمياء لصالح السيميوطيقا. وهكذا وقعنا في دوامة واشتغلنا بالشكل دون الجوهر، فإذا انتقلنا إلى المصطلحات الأخرى داخل العلم نفسه صادفنا المشكل نفسه فكلمة "Code" تترجم بـ: كود، سنن، دستور، شيفرة، ويرى المترجمون أن "سنن" لا تدلّ على "Code" لأنها تختصّ بالشرع، وأن "دستور" لا تدلّ عليها أيضاً لأنها مقصورة على الحقوق، و"الشيفرة" كذلك لا تدلّ عليها -أي "Code"- لأنها تدلّ على الكودة السرية، ومن ثم وجد بعضهم الحل في النقل الحرفي للكلمة الأجنبية فقالوا: "Code" كودة. كذلك كلمة "Signe" تترجم بـ: علامة، دليل، وهو أيّ "دليل" مصطلح المغاربة، وانتقدت هذه الترجمة المغربية، وقالوا عنها: أنها تؤدي إلى الالتباس؛ لأنّ معناها الشائع هو البرهان عامّة، وقد تستعمل بمعنى الشيء الدال، ورأوا أنّ سبب الخلط في هذه الترجمة هو أن ابن سينا يستعمل في المنطق التعبير الآتي: "قياس، أو برهان الدليل" مرادفاً للتعبير الفرنسي "La preuve du signe".

أيضاً كلمة "Signal" تترجم بـ: إشارة، وعلامة. وهنا نصطدم أن "Signal" هو "Signe" عندما نستعمل لكل منهما لفظ: علامة. ولذا فضل البعض كلمة: إشارة، لأنّ "Signal" هو من صنف الإشارات "المبهمات" "Dixies" تترجم كذلك "Index" بـ: المؤشر، والقرينة، والأمانة، والشاهد، ويرى البعض أنّ: الأمانة تطلق على العلامة الظنية ولا تختص بعلامة المجاورة، ومن ثم يبقى الصراع بين الشاهد، والمؤشر، والقرينة. ونجد الصراع نفسه في ترجمة كلمة "Interprétant" بين: تعبير، ومؤول. كما تترجم "Semiosis" بـ: تسويم، سيامة، سيميوزس، وسمطقة.

أيضاً كلمة "Rhema" تترجم بـ: تصوّر، ومفردة، وخبر، ويرى أغلب المترجمين أنّ "تصوّر" أقرب هذه الترجمات إلى اللفظ "Rhema". إذ أن كلمة "خبر" غير دقيقة لأنّ "Rhema" هي القول الناقص مبتدأ كان أم خبراً، وتترجم كذلك لفظة "Performatif" بـ: إنشائي، إنجازي، إبدائي. ونلاحظ أنّ كلمة: إنشائي المستعملة هنا هي اللفظة المتداولة عند البلاغيين والأصوليين في الأبحاث التي تدور حول نظرية الأفعال».

وبالنسبة إلى مُصطلح (الشعرية) أو (الشعريات)، فقد عرف الكثير من الاضطراب في تحديد دلالاته، وأبعاده، فالشعريات العربية مصطلحات قديمة جديدة في الوقت نفسه، بمفاهيم كثيرة، تتلخّص في البحث عن قواعد فنون الشعر العربي، وقوانينه التي تتحكم في الإبداع الشعري. وقد اختلفت الآراء في تحديد مفهوم الشعرية العربية، إلا أنّ مفهومها مختلف عمّا تعنيه الشعرية الغربية بمعناها العام. وقد حاولنا أن نعود إلى النصوص العربية التي وردت فيها لفظة «الشعرية» أو الشعر، محدّدين معانيهما، ومتتبعين نشأتهما ولقد نشأ مفهوم الشعرية العربية خلال فترات وأحقاب كان الشعر العربي يتشكل فيها عبر العصور المختلفة. ومن أهم الشواهد على ذلك، هذه التعاريف المأثورة عن بعضهم⁽³¹⁾.

(أ) قال الفارابي: « والتوسع في العبارة بتكثير الألفاظ بعضها ببعض، وترتيبها وتحسينها فيبتدئ حين ذلك، أن تحدث الخطيئة أولاً ثم الشعرية قليلاً قليلاً ». ويعني الفارابي بلفظة (الشعرية) هنا السمات التي تظهر على النص بفعل ترتيب وتحسين معينين، حيث تؤدي هذه السمات - في الأخير - إلى ظهور أسلوب شعري يطغى على النص⁽³²⁾.

(ب) وقال ابن سينا: « إنَّ السبب المولد للشعر في قوة الإنسان، شيئان أحدهما الالتذاذ بالمحاكاة، والسبب الثاني حبُّ الناس للتأليف المتفق والألحان طبعاً، ثم قد وُجدت الأوزان مناسبةً للألحان، فمالت إليها الأنفس وأوجدتها، فمُن هاتين العلتين تولدت الشعرية، وجعلت تنمو يسيراً يسيراً تابعة للطباع، وأكثر تولدها عن المطبوعين الذين يرتجلون الشعر طبعاً، وانبعثت الشعرية منهم بحسب غريزة كلِّ منهم وقريحته في خاصته، وبحسب خُلُقِه وعاداته ». ويبدو من النَّص أن مفهوم (الشعرية) عند ابن سينا يعني عِلل تأليف الشعر التي يحضُّرها في المتعة المُتأتية من المحاكاة وتناسب التأليف والموسيقى بمعناها العام، ويجعل المتعة والتناسب المحفزَّين على تأليف الشعر. ولهذا فإن مفهوم الشعرية في نص ابن سينا يتخذ منحنى نفسياً يرتبط بغريزة الإنسان الذي تُحقق له المحاكاة والتناسب تلك المتعة وتفسيرياً يعالج أسباب جنوح الغريزة إلى ممارسة الشعر⁽³³⁾.

(ج) أما ابن رشد فينقل قول أرسطو: « وكثيراً ما يوجد في الأقاويل التي تُسمَّى أشعاراً ما ليس فيها من معنى الشعرية إلا الوزن فقط كأقاويل سقراط الموزونة، وأقاويل أنبادقليس في الطبيعيات، بخلاف الأمر في أشعار أوميروس ». فقد عدَّ ابن رشد ما يميِّز الشعرية عن بعض الأقاويل الموزونة هو الأدوات التي تُوظف في الشعر، بحيث أن الوزن لا يمثل في نظره سوى عنصر إضافي، وأنَّ ما جاء من بعض الأقاويل قائم على الوزن فقط، فهو لا يعد من الشعرية في شيء لخلوه من أدوات الشعر الأخرى⁽³⁴⁾.

(د) أما حازم القرطاجني: فقال في معرض حديثه « وكذلك ظنَّ هذا أنَّ الشعرية في الشعر إنما هي نظم أي لفظ كيفما اتفق نظمه وتضمينه أي غرض اتفق على أي صفة اتفق لا يعتبر عنده في ذلك قانون ولا رسم موضوع » ويقول أيضاً: « ليس ما سوى الأقاويل الشعرية في حسن الموقع من النفوس مماثلاً للأقاويل التي ليست بشعرية ولا خطابية ينحو بها نحو الشعرية لا يحتاج فيها إلى ما يحتاج إليه في الأقاويل الشعرية إذ المقصودُ بها سواها من الأقاويل إثبات شيء أو إبطاله أو التعريف بماهيته وحقيقته » ويبدو أنَّ مفهوم «الشعرية» عند حازم القرطاجني يقترب إلى حدِّ ما من مفهومها العام، أي قواعد الشعر وقوانينه التي تتحكم في الإبداع الشعري، ولكن لفظ «الشعرية» لم تتبلور مصطلحاً واضحاً ولم تكن ذات فعالية إجرائية ولم تكرر تماماً في النصوص النقدية العربية القديمة، وإن كان حازم أراد أن يجعل قانوناً «للشعرية» كما يتجلى ذلك في النَّص المقتبس الأول لحازم، حين أنكر أن تكون الشعرية في الشعر « نظماً للألفاظ والأغراض بصورة اعتبارية، فهو يبحث عن قانون «للشعرية» يمنح الشعر شعريته، أو بالأحرى يجعل من النص اللغوي نصاً شعرياً. ويبدو أنَّ حازماً كان المرجعية الأكيدة للشعريات الحديثة⁽³⁵⁾.

وإن من أبرز من سعى إلى التنظير للشعريات، أو الفن الشعري من العلماء القدماء هو ابن سينا، الذي أشرنا باقتضاب إلى رؤيته سلفاً، فأهم ما نبه إليه بالنسبة إلى الشعريات ومهمتها، وأدائها هو (التخييل)، وهذا المصطلح كان مُستخدماً بين مُعاصريه من أجل الدلالة على الأبعاد النفسية للمحاكاة الشعرية، والحق أن البحث في طبيعة التخييل الشعري، ووظائفه يدفع الدارس إلى التأمل في طبيعة التخييل الشعري ووظائفه، فالتخييل عنده يأخذ أبعاداً ثلاثة رئيسية، وهي البعد المنطقي، والبعد السيكلوجي، والبعد البلاغي الصرف، وهذه الأبعاد الثلاثة للمصطلح قد تتغير، أو تتنافر في بعض الحالات، بيد أنها في حالات أخرى تتداخل، وتناغم بحيث يعسر عزل أحدها عن الآخر، وفي ضوء البعد الأول فقد أضحى الشعر نوعاً من أنواع الأقيسة المنطقية، وهذا الفهم للشعر أسهمت في فهمه، وإدراك دلالاته بعض الرؤى القديمة إلى كتاب الشعر باعتباره أحد أقسام المنطق الأرسطية، وفي ظل وجود البعد الثاني للمصطلح أصبح الشعر عملية إثارة تخيلية للمتلقى، وهذا على نحو يؤدي إلى فعل، وانفعال، وهذا الفهم - كما يرى الباحث قاسم المومني - ساعد عليه ربط الفارابي بين طبيعة المحاكاة الأرسطية، ووظائفها، وبين سيكلوجية الملكات عند المعلم الأول.

وفي ضوء البعد الثالث للمصطلح أصبح التخييل قرين وسائل التصوير البلاغي بمفهومها الذي ينسحب على الاستعارات، والتشبيهات في الشعر، وهذا الأمر أدى إليه فهم ابن سينا للدور الذي تؤديه الاستعارات والتشبيهات في الشعر، وهذه المسألة ألمح إليها أرسطو في الخطابة فضلاً عن وضوحها النسبي لدى المترجم القديم للخطابة، والتخييل أضحى جوهر العملية الشعرية فيما يرى ابن سينا، ومن ثم فإن فهو يذهب إلى أن الكلام العلمي الموزون يخرج من دائرة الشعر، كونه يربط الشعر بالوزن، والتخييل معاً، ووفق منظوره فالشعر لا يتم إلا بمقدمات مخيلة، ووزن له إيقاع مناسب، حتى يكون أسرع تأثيراً في النفوس، ولا وجود الشعر إلا بأن يجتمع فيه القول المخيل، والوزن، ومعنى هذا أن التخييل عملية لا تنبع من الإثارة التخيلية التي تولدها دلالات الكلمات، أو صور الشعر في ذهن المتلقي، ومما يدعم هذه الرؤية أن ابن سينا لا يفصل الموسيقى عن الشعر، ويرى أن دراسة تنوع الأوزان هي مهمة العروض والموسيقى على حد سواء⁽³⁶⁾.

وكثيراً ما يُقصد بالموسيقى في الشعر الوزن، والقافية، فبهما يتميز الشعر عن النثر، ولاسيما في المدرسة القديمة، ذلك أن النثر في المدرسة الحديثة يشتمل على الموسيقى، حيث إن إيقاع الجملة، وعلائق الأصوات، والمعاني، والصور، وطاقت الكلام المتسمة بالإيحائية، إضافة إلى الذبول التي تجرّها الإيحاءات وراءها من الأصداء المتنوعة، والمتلونة، والمتسمة بالتعدد إلى درجة إمكانية وصفها بالزُبُقِيَّة، هذه جميعها تدرج في إطار الموسيقى، وهي مُستقلة عن موسيقى الشكل المنظوم، فقد تبدى فيه، وقد تختفي.

ونظراً لأهمية الوزن والقافية في الشعر - لأنهما يُشكلان العنصر الموسيقي الأول الذي يتبدى في الشعر - فقد كثر الحديث عنهما من لدن مجموعة من النقاد العرب، وهذا ما انتبه إليه ابن سينا، وغيره، إذ نبه جملة من الدارسين إلى أن الوزن أخص ميزان الشعر، وأبينها في أسلوبه، فهو ينهض على تريد

التفاعيل، وتكرارها، وهي مؤلفة من الأسباب، والأوتاد، والفواصل، وعن ترديد التفاعيل التي تتألف من الأوتاد، والفواصل، والأسباب، وعن ترديد التفاعيل تنشأ الوحدة الموسيقية للقصيدة كلها، ولعل إطلاق (موسيقى الشعر)، مقصوداً بها الوزن، والقافية هي تسمية لها وجاقتها، حيث إن الشعر هو في الدرجة الأولى موسيقى، ويشبهها في الوزن، وتآلف الأصوات، وانسجامها، وترجيحها بصورة منظمة، ومترسقة بين طويل، وقصير، وضعيف وقوي، بيد أن وقفات القصيدة لا يضبطها العدد بالدقة التي تتحدد بها وقفات الموسيقى، والشعر موسيقى أيضاً في قافيته، حيث إنها تصور المقطع الذي تنتهي به أبيات القصيدة، ويتردد وقعه في أواخر كل بيت من أبياتها، حيث تظهر نغمته صدى يتردد بصورة قياسية، ويتنظره السامع، وييدي استعداده له، فعلى دارس النص الشعري، والمُهمم بالقصائد أن يتنبه إلى العنصر الموسيقي⁽³⁷⁾.

وقد لاحظ ابن سينا أن التخيل الشعري يرتبط بالانفعالات التي تُساور نفس المتلقي، فتفضي بها إلى بسط، أو قبض، ومن هنا فقد ذهب إلى أن التخيل هو انفعال من تعجب، أو تعظيم، أو تهوين، أو وتصغير، أو غم أو نشاط، ويعني ربط الشعر بالتخيل أن الشعر يتركب من كلام مُخيل تدعن له النفس فتنبسط من أمور من غير تبصر، وتدبر، وفكر، واختيار، فهي تنفل انفعالاً نفسانياً غير فكري، ومعنى ما يراه ابن سينا أن الاستجابة التي يحدثها الشعر في المستقبل، إنما هي استجابة تتم على مستوى اللاوعي الخالص، دون أن يتدخل التفكير العميق، والعقل فيها، فالتخيل الشعري ما هو إلا عملية إيهام تنهض على مُخادعة المتلقي، وترمي إلى تحريك قواه العاقلة، وإثارتها، بحيث تجعلها تسيطر، أو تخدر قواه العاقلة، وتغلبها على أمرها، ومن هنا يُدعن المتلقي للشعر، ويستجيب لمخيلاته، وهذه الفكرة - كما يرى الباحث قاسم المومني - لا تختلف في جوهرها عن فكرة النظر إلى الشعر على أنه نوع من أنواع الأقيسة المخادعة، سواء أن يقوم التخيل الشعري عند ابن سينا على أساس نفسي خالص فيغدو إيهاماً، أو يقوم على أساس منطقي صرف فيصبح مخادعة، أو مغالطة، وقد ركز ابن سينا على التخيل أكثر مما ركز على التخيل، وفهم الشعر على أساس أنه نشاط تخيلي يتم في رعاية العقل، أي أنه تخيل عقلي، فالشاعر يأخذ من مخيلته والوهم مادته الجزئية، ثم يقوم يعرضها على عقله، ويترك له فرصة التصرف فيها، ومن خلال ممارسة العقل لدوره في ضبط قوة التخيل، وتوجيهها فإنه يمكن للشعر أن يؤثر في القوة المتخيلة للمتلقي، وهذه بدورها تثير القوة النزوعية عنده⁽³⁸⁾.

لقد عرفت الشعرية تطورات ملحوظة على مستوى الحركة العلمية، والدراسات النقدية الحديثة، حيث إنها شهدت ارتقاء في البحث، والمُساءلة العلمية الجادة، وحظيت في السنوات الأخيرة بعناية فائقة من قبل الباحثين، والدارسين، فأفردت لها دراسات، ورسائل جامعية ضمن دراسات الأدب القديم والحديث، ومفهوم «الشعرية أو الشعرية الذي لقي اهتماماً كبيراً في الفترة المتأخرة، سواء في النقد العربي أم النقد الأجنبي له جذور تراثية قديمة وآفاق غربية معاصرة، وهذا الاستخدام بوصفه مصدراً صناعياً لا على صيغة النسب هو ما يعطيه طرافته وطزاجته النقدية، وإلا فالكلمة مبتذلة وشائعة، ومنذ أرسطو كان يتحدث عن جوهر الشعر الحقيقي وما يلتبس به من المحاكاة والتخيل، واستخدمه بهذا المعنى عدد من نقاد العرب بنفس الصيغة مثل حازم القرطاجني (ت 684هـ)، وشرّاح أرسطو من فلاسفة

الإسلام كالفارابي وابن سينا وابن رشد. وظهر مصطلح (poetics) في النقد الغربي الحديث كورث شرعي للنيوية والأسلوبية ليردها إلى الوظيفة الشعرية في الخطاب اللغوي بعد أن تعاضم الاهتمام في المناهج السابقة (بالشفرة) اللغوية وكيف انبثقت إلى الوجود؟ أي باللغة نفسها بوصفها دالاً، لا لما تحمله من مدلولات، وهناك عدد من المصطلحات العربية التي ترجم إليها المصطلح مثل: (الإنشائية) و(الأدبية) وغيرها...، وتبحث الشعرية عن قوانين الخطاب الأدبي، وعن الخصائص المجردة التي تصنع فريدة العمل الأدبي، أي بصورة أخرى ما الذي يجعل من الرسالة اللغوية عملاً أدبياً (شعرياً) ثم أخذت معنى أوسع لتعني ذلك الإحساس الجمالي الخاص الناتج عن القصيدة أو عن نص أدبي، أي بعبارة أخرى قدرة العمل على إيقاظ المشاعر الجمالية، وإثارة الدهشة وخلق الحسن بالمفارقة، والانزياح عن المؤلف...»⁽³⁹⁾.

4. خاتمة

لقد كان الوعي بطبيعة المصطلح وشروط إطلاقه من أهم منجزات الفكر العلمي العربي، وقد اتصل ذلك بمشروع تأصيل المعارف الإسلامية وتوثيقها؛ فقرروا أن المصطلح يعتمد على العرف الخاص، وأن أهل هذا العرف هم الذين لديهم الحق في وضعه، وهم الذين يتعين عليهم أن يقوموا بتغييره إذا لم يف بما تقتضيه الدلالة الدقيقة، ولا يحق لفئة أخرى أن تنازعهم في ذلك؛ كونها لا تشاركهم الصنعة، ولا تأخذ في أسباب العلم بها، وقد عرف في القديم علم مصطلح الحديث؛ الذي يعد فرعاً قائماً بذاته من علوم التراث يختص بدراسة المصطلحات وتحريرها، كما درج الأصوليون على التدقيق، والبحث المستفيض من أجل وضع الحدود والتعريفات والمناقشة الموسعة للمصطلحات اللغوية والشرعية الرائدة في تقسيماتهم ومسائلهم؛ وهم من أبرز من ناقش قضية أصل اللغة ذاتها، وهل هي توقيف وإلهام أم أنها في جملتها مواضعة واصطلاح، أما أهل اللغة فقد كان وعيهم بمشكلة المصطلح مرتبطاً بإدراكهم لطبيعة تطور الحياة العربية؛ فقدمه بن جعفر -على سبيل المثال- نجح في اقتراحه لكثير من المصطلحات البلاغية والنقدية، ودخلت من بعده تاريخ الأدب وعلومه، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الجاحظ؛ الذي مارس تأصيل مصطلحات البيان، وإذا كان الوضع هو القناة الأولى لتأسيس الاصطلاح؛ فلا يجب أن نفهم منه مجرد وضع الكلمة الدالة، أو التسمية المميزة؛ بل إن توليد الظاهرة وإنتاجها، وإبداعها حضارياً؛ هو الذي يُعطي الشرعية لتسميتها؛ حيث إن وضع الكلمة قرين وضع ما تشير إليه؛ فالنشاط اللغوي يُصبح تنويجاً لأنشطة إبداعية مورست سابقاً، ولذلك فالاصطلاح يرتبط بالاختراع بالمفهوم الدقيق⁽⁴⁰⁾.

ويتبين لكل متتبع لقضايا البحث المصطلحي، وإشكاليات المصطلح في اللغة العربية، وعلاقة علم المصطلح بالترجمة، أن الاختلاف والتباعد في استعمال المصطلحات، له جملة من الأسباب التي يجب دراستها، والتعمق فيها، وإيجاد حلول لها، فعلى الرغم من التطور الكبير الذي شهده البحث المصطلحي في العقود الأخيرة، إذ غدا يشكل موضوعاً لكثير من التطبيقات، وبدأ يثير جملة من التساؤلات، ولاسيما من طرف اللسانيين، وذلك بسبب استلها المبادئ النظرية، والإجراءات التطبيقية من قبل مجموعة من العلوم؛ كاللسانيات، والترجمة، والتحرير التقني، والتوثيق، والذكاء الاصطناعي؛ إلى درجة أن (المصطلحية) غدت نبراساً لمعظم هاته التخصصات المعرفية التي تدين لها بالإسهام في تطويرها⁽⁴¹⁾، غير

أن من أبرز أسباب الاضطراب في استعمال المصطلح اللساني، والسميائي، والنقدي بصورة عامة هو غياب المؤسسات الأكاديمية المتعمقة في قضايا المصطلح، والمتخصصة في هذا الحقل المعرفي (المصطلحية)، والذي يكتسي أهمية كبيرة؛ كونه يشمل حقول المعرفة بعامة، ويضاف إلى هذا السبب قلة المؤسسات العلمية التي تركز على قضايا علم المصطلح، وقلة المؤسسات الثقافية المتخصصة، والتي تقوم بإصدار مجلات علمية أكاديمية تناقش إشكاليات اضطراب وتعدد واختلاف المصطلحات في الوطن العربي، ولاسيما بين المشاركة والمغاربة، وكذلك ضعف التبادل الثقافي بين مختلف البلدان العربية فيما يتصل بعلم المصطلح، واختلاف اللغات التي يعتمد عليها⁽⁴²⁾؛ فالمشاركة يعتمدون على الانجليزية، بينما المغاربة يكون تركيزهم في الترجمة من الفرنسية إلى العربية.

5. قائمة المصادر والمراجع:

- الجرجاني، ت. ا. (1998). كتاب التعريفات. بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي، ط: 04، 1998م، بيروت، لبنان.
- الحاج صالح، ع. ا. (2007). بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. الجزائر: منشورات موفم للنشر في إطار احتفالية الجزائر عاصمة للثقافة العربية، الجزائر، 2007م.
- حساني، أ. (2006). المصطلح في الثقافة اللسانية العربية المعاصرة. الجزائر: أعمال الملتقى الوطني للغة العربية والمصطلح، خلال الفترة الممتدة من: 19-20 ماي 2002م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الشهيد باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006م.
- حمدان، ن. (1990). اللغة العربية. بيروت، لبنان: منشورات مؤسسة دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، المملكة العربية السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان، ط: 01، 1410هـ/1990م.
- الخطيب، ع. ع. س. (2007). مرجع الطلاب في النقد التطبيقي. بيروت، لبنان: منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007م.
- الدروبي، س. (2007). الترجمة والتعريب بين العصرين العباسي والمملوكي. الرياض، المملكة العربية السعودية: منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ط: 01، 2007م.
- سارة، ق. (1989). التعريب جهود وآفاق. بيروت، لبنان: منشورات دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دمشق سوريا، ط: 01، 1409هـ/1989م.
- عارف (محمد حسين): و حسين علي محمد، ع. م. ح. . و. ح. ع. م. (2000). دراسات في النص الأدبي-العصر الحديث-. الإسكندرية، مصر: منشورات دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000م.
- القرطاجني، ح. (1996). : منهاج البلغاء وسراج الأدباء. تونس: تونس، 1996م.
- مجدي وهبة وكامل المهندس، م. و. و. ا. (1998). معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب. بيروت، لبنان: مكتبة لبنان، بيروت، ط: 02، 1998م.

- مرتاض، ع. ا. (2007). *نظرية النص الأدبي*. الجزائر: منشورات دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.
- وغيلسي، ي. (2008). *إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد*. بيروت، لبنان: منشورات الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، بيروت، لبنان، ط: 01، 1429هـ/2008م.

6. الهوامش والإحالات:

- (1) مجدي وهبة وكامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، ط: 02، 1998م، ص: 368.
- (2) الجرجاني: كتاب التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط: 04، 1998م، بيروت، لبنان، ص: 44-45.
- (3) د. عبد السلام المسدي: *معضلة المصطلح في واقعا المعرفي، مجلة الثقافة: مجلة تصدرها وزارة الثقافة بالجزائر، السنة الثالثة عشرة، العدد: 76، رمضان-شوال 1403هـ / يوليو-أغسطس 1983م، ص: 53.*
- (4) د. صلاح فضل: *إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، شعبة اللغة العربية وآدابها، عدد خاص ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم، عدد: 4، السنة: 1409هـ/1988م، ص: 69.*
- (5) د. محمد التونجي: *المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية، ج: 02، ط: 01، 1993م، بيروت، لبنان، ص: 797.*
- (6) يُنظر: د. علي القاسمي: *النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مجلة اللسان العربي، الرباط، المغرب الأقصى، العدد: 18، الجزء الأول، ص: 09.* وسمير شريف السيتية: *اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، منشورات عام الكتب الحديثة، عمّان، المملكة الأردنية، 2008م، ص: 341.*
- (7) د. علال الغازي: *تطور مصطلح التخيل في نظرية النقد الأدبي عند السجلماسي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، شعبة اللغة العربية وآدابها، عدد خاص ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم، عدد: 4، السنة: 1409هـ/1988م، ص: 285-286.*
- (8) د. الشاهد البوشيخي: *مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين: قضايا ونماذج، منشورات مؤسسة دار القلم، الرباط، المغرب الأقصى، ط: 01، 1413هـ/1993م، ص: 54 وما بعدها.*
- (9) د. يوسف وغيلسي: *إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الدر العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، بيروت، لبنان، ط: 01، 1429هـ/2008م، ص: 42 وما بعدها.*
- (10) د. يوسف وغيلسي: *إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 80 وما بعدها.*
- (11) نذير حمدان: *اللغة العربية، منشورات مؤسسة دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، المملكة العربية السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان، ط: 01، 1410هـ/1990م، ص: 55.*
- (12) د. صلاح فضل: *إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، المرجع السابق، ص: 70.*
- (13) د. قاسم سارة: *التعريب جهود وآفاق، منشورات دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دمشق سوريا، ط: 01، 1409هـ/1989م، ص: 12.*

- (14) د. قاسم سارة: التعريب جُهود وآفاق ، ص: 12 وما بعدها .
- (15) د. عايد حمدان سليمان الهرش: الحاسوب وتعلم اللغة العربية، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة تصدر عن جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، العدد: 12، ديسمبر 1999م، ص: 218
- (16) د. مختار نويوات: اللغة العربية واستيعاب الثقافات، مجلة اللغة العربية، مجلة نصف سنوية محكمة تصدر عن المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، العدد: 06، 2002م، ص: 39 وما بعدها.
- (17) د. أحمد حساني: المصطلح في الثقافة اللسانية العربية المعاصرة، أعمال الملتقى الوطني للغة العربية والمصطلح، خلال الفترة الممتدة من: 19-20 ماي 2002م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الشهيد باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006م، ص: 37 وما بعدها.
- (18) د. طاهر ميلة: انعكاسات حركة الترجمة على وضع اللغة العربية الحالي، مجلة اللغة العربية، العدد: 14، 2005م، ص: 279.
- (19) د. عبد الملك مرتاض: مقدمة في نظرية الترجمة، مجلة بونة للبحوث والدراسات، العدد: 06، 2006م، ص: 39، وما بعدها.
- (20) د. سمير الدروبي: الترجمة والتعريب بين العصرين العباسي والمملوكي، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ط: 01، 2007م، ص: 07.
- (21) د. سمير الدروبي: الترجمة والتعريب بين العصرين العباسي والمملوكي، ص: 14 وما بعدها.
- (22) د. عبد الرحمن الحاج صالح: أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، مجلة لغوية علمية تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية، العدد: 07، السنة الثالثة، جمادى الثاني 1429هـ/ جوان 2008م، ص: 13.
- (23) د. عبد الرحمن الحاج صالح: اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، مجلة لغوية علمية تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية، العدد الثاني، السنة الأولى، ذو القعدة 1426هـ-ديسمبر 2005م، ص: 18.
- (24) د. عبد الرحمن الحاج صالح: اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر، المرجع نفسه، ص: 19.
- (25) د. عبد الرحمن الحاج صالح: المرجع نفسه، ص: 21.
- (26) د. عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج: 01، منشورات موفم للنشر في إطار احتفالية الجزائر عاصمة للثقافة العربية، الجزائر، 2007م، ص: 113 وما بعدها.
- (27) د. أحمد حساني: المصطلح في الثقافة اللسانية العربية المعاصرة، المرجع السابق، ص: 38 وما بعدها.
- (28) د. عماد علي سليم الخطيب: مرجع الطلاب في النقد التطبيقي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007م، ص: 18-19.
- (29) د. عبد الملك مرتاض: نظرية النص الأدبي، منشورات دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص: 165.
- (30) نقلاً عن: أحمد جاب الله: السيمياء: مفاهيم وأبعاد، مجلة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أعمال ملتقى

- السيماء والنص الأدبي، العدد: 01، 7-8 نوفمبر 2000م، ص: 48 و51.
- (31) د.سعد بوفلاحة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص: 17.
- (32) الفارابي (أبو نصر): كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، بيروت، لبنان، ص: 141، نقلاً عن د.سعد بوفلاحة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص: 18.
- (33) ابن سينا: فن الشعر من كتاب الشفا ضمن كتاب: فن الشعر لأرسطو (تحقيق: د.عبد الرحمن بدوي)، بيروت، لبنان، ص: 172، نقلاً عن د.سعد بوفلاحة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص: 19.
- (34) ابن رشد: تلخيص كتاب أرسطو (فن الشعر)، ضمن كتاب أرسطو (فن الشعر)، ص: 204، نقلاً عن د.سعد بوفلاحة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص: 19.
- (35) حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء (تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة)، تونس، 1996م، نقلاً عن د.سعد بوفلاحة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص: 21.
- (36) د.قاسم المومني: نظرية الشعر عند ابن سينا، مجلة المورد مجلة تراثية فصلية تصدرها وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، منشورات دار الجاحظ للطباعة والنشر والتوزيع، المجلد العاشر، العدد الثاني، 1401هـ/1981م، ص: 9 و15.
- (37) د.محمد عارف حسين ود.حسين علي محمد: دراسات في النص الأدبي-العصر الحديث-، منشورات دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص: 11-12.
- (38) د.قاسم المومني: نظرية الشعر عند ابن سينا، المرجع السابق، ص: 13 وما بعدها.
- (39) د.إبراهيم عبد المنعم إبراهيم: بحوث في الشعرية وتطبيقاتها عند المتنبي، مكتبة الآداب، القاهرة، 2008م، ص: 02.
- (40) د. صلاح فضل: إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، المرجع السابق، ص: 70 وما بعدها.
- (41) د.خالد اليعبودي: النظر والإجراء في البحث المصطلحي، مجلة مصطلحيات، مجلة علمية محكمة في قضايا المصطلح، فاس، المغرب الأقصى، العدد المزدوج (الثاني والثالث)، محرم 1434هـ / نوفمبر 2012م، ص: 09.
- (42) د.عبد الملك مرتاض: إشكالية المصطلح في اللسانيات والسيمايات-بحث في المفاهيم ومساءلة عن علل الاضطراب-، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية؛ مجلة دورية لغوية علمية تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية بالجزائر، العدد الأول، السنة الأولى، ربيع الأول 1426هـ / ماي 2005م، ص: 27.